الأمم المتحدة

A/C.3/59/SR.39

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
22 March 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٤/٣٠

الرئيس: السيد كوتشنسكي ..... (أوكرانيا)

ثم: السيدة غرو (نائبة الرئيس) ..... (سويسرا)

ثم: السيد كوتشنسكي ..... (أوكرانيا)

ثم: السيدة غرو (نائبة الرئيس) ..... (سويسرا)

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-59720 (A)

0459720

افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٤٠.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (A/59/12 (supp.)، A/59/12/Add.1 (Supp.)، A/59/317، A/59/425 وA/59/554)

١ - **السيدة غرو** (سويسرا): نائبة الرئيس، تولت مقعد الرئاسة.

٢ - **السيد لوبيرس** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين) عرض تقريره (A/59/12 وAdd.1) وأعلن عن سروره لتبني الجمعية العامة القرار ١٥٣/٥٨، وطلب من الدول الأعضاء تنفيذ القرار، وقال إن من العناصر الأساسية لتعزيز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٥ وما بعده إقامة شراكات في شكل جديد، مع مراعاة أن الحاجات الإنسانية في العالم تتجاوز كثيراً الموارد والطاقات المتاحة للمنظمة. وأضاف أن المفوضية حققت تقدماً كبيراً في هذا الصدد في عام ٢٠٠٤ وأقامت تعاوناً وثيقاً مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، ومن خلال هذا التعاون الوثيق تبينت بشكل أوضح العلاقة الأساسية بين عمليات تشريد السكان القسري من ناحية والسلم والأمن الدوليين من ناحية أخرى.

٣ - وقال إن مسألة الأمن المادي للعائدين والأشخاص المشردين هي جزء من ولاية بعثات حفظ السلام، وهو ما سيتغير في عام ٢٠٠٥، وقال إن المفوضية تتطلع باهتمام كبير إلى وضع استراتيجية أكثر تماسكاً فيما يتعلق بنزع السلاح وتسريح القوات وإعادة الإدماج تحت إشراف إدارة عمليات حفظ السلام. وأضاف أن مهمة إعادة الإدماج لا تتكون فقط من إعطاء المحاربين القدماء أملاً في حياة جديدة أو توطين اللاجئين والأشخاص المشردين وإنما هي استثمار في الأمن وفي منع تكرار الصراع، لأن الرجال والنساء الذين يظلون بلا عمل يمكن أن يعودوا من جديد إلى حمل السلاح.

٤ - وأضاف أن المفوضية تعتزم، دون أي تحفظ، المشاركة في بعثات حفظ السلام وأنها وقّعت في هذا الصدد في العام الماضي اتفاقاً مع إدارة عمليات حفظ السلام بهدف تبادل الموظفين في الاتجاهين بين المنظمتين، وأنها أعارت أحد الإداريين لديها إلى إدارة عمليات حفظ السلام وأعارت إدارياً أخر إلى مكتب منسق الشؤون الإنسانية، وهما يعملان في وضع استراتيجية تتعلق بالأشخاص المشردين، وهو من المجالات الأخرى من مجالات التعاون بين المنظمتين، وتقديم الدعم إلى منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ وأفرقة الأمم المتحدة العاملة في هذا الميدان.

٥ - وقال إن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية قد انتهت من وضع مذكرة توجيهية تتصل بالحلول المستدامة للمشردين، وأن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها انتهاج سياسة مشتركة إزاء الحلول الدائمة لمشكلة المشردين وإعادة إدماجهم، في استراتيجيات التخطيط والتطبيق. وأضاف أن الأفرقة القطرية تعمل من جانبها على وضع أداة جيدة لإعداد موازنة مشتركة للبلد وخطة إطارية للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومنذ أن اشتركت مفوضية شؤون اللاجئين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فقد سعت باستمرار إلى إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في أنشطتها وخاصة الهدف الثاني وهو إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية عن طريق تشجيع الشراكات المتعددة الأطراف عملا على إيجاد حلول مستدامة وتقاسم الأعباء مع البلدان التي تؤوي اللاجئين. وذكر أن الطريق ما زال طويلاً قبل إشباع حاجات اللاجئين والعائدين والمشردين وإدماج احتياجاتهم في البرامج الإنمائية.

٦ - وقال إن الوثائق المتعلقة باستراتيجية تقليل الفقر تمثل هي أيضاً أداة مهمة، وأن مفوضيته تتعاون مع رئيس البنك الدولي للتأكد من أن المسائل المتعلقة بالمشردين وخاصة الإمكانات الإنتاجية للعائدين، تأخذ مكانها في تلك الوثائق. ومن جهة أخرى ذكر أن المفوضية انضمت إلى مشروع الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز حيث أصبحت الشريك العاشر، مما يمكِّن من تنظيم حملة أكثر كفاءة وإدماج اللاجئين في البرامج الوطنية لمكافحة مرض الإيدز.

٧ - وأضاف أنه لا ينبغي تجاهل دور المنظمات غير الحكومية، وأن مفوضيته تدعم مئات من تلك المنظمات المحلية والدولية من أجل تحسين أنشطتها، كما اتخذت تدابير تتيح لتلك المنظمات أن تقوم بدور متزايد في أنشطة المفوضية الخاصة بالحماية والبرمجة، والغرض من ذلك هو إشراك الشركاء الحاليين والجدد في تعبئة الموارد وفي الإعلام وفي العمليات وفي حماية الأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية.

٨ - وقال إن الوضع المالي للمفوضية هو أفضل مما كان عليه منذ عدة سنوات بفضل دعم المانحين وتحسين الإدارة المالية من أجل استقرار مالي أكبر للمنظمة، ومع ذلك ستقوم المنظمة بإطلاق عدد من النداءات العاجلة في بداية عام ٢٠٠٥ مع زيادة المشاريع المموَّلة في ٢٠٠٤، وهو ما يعني أن وضعها المالي لا يزال حرجاً.

٩ - وقال إن الوضع في تشاد وفي دارفور الغربية هو بلا شك أكبر الأزمات الإنسانية التي يواجهها المجتمع الدولي في الوقت الحالي، وكما حدث في الأزمات السابقة من هذا النوع، التي يحدث فيها تشريد للسكان على نطاق واسع، تقوم مفوضية شؤون اللاجئين بدور أساسي في مساعدة ضحايا العنف وفي تقديم المساعدة وفي إقامة مخيمات اللاجئين. وأعاد إلى الأذهان أن الأمين العام كلف الوكالة بحماية الأشخاص المشردين في دارفور الغربية والسهر على عودتهم، وهي على اتصال في هذا الصدد بالاتحاد الأفريقي ومفوضية حقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية وتقوم بالتدخل مع السلطات المحلية من أجل استعادة ثقة الضحايا قبل تنظيم عودتهم.

١٠ - وقال إن التزام المفوضية بشأن النساء اللاجئات ينبغي الوفاء به منذ اليوم الأول لأي عملية، وإن كان هذا المبدأ من الصعب تنفيذه من الناحية العملية في ظروف التدفق الكثيف والمفاجئ للاجئين، كما هو الحال في تشاد، حيث تجاهد المفوضية وشركاؤها من أجل إنقاذ الحياة في المقام الأول، ولذلك فقد عينت المفوضية خبيراً مستقلاً، وهو من المختصين في شؤون المساواة بين الجنسين، والتحق بالعملية القائمة في شرق تشاد في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر، قام أثناءها بوضع عدد من توصيات العمل التي سوف تسترشد بها المفوضية في المنطقة وخارجها.

١١ - وأضاف أن المفوضية أوكل إليها حماية المشردين في ميانمار وإعادتهم، حيث استطاعت فرق متحركة الوصول إلى المناطق الحدودية وعملت هذه الفرق أيضاً على تحسين ظروف المعيشة في القرى الأصلية بانتظار عودة اللاجئين من تايلند. وفي أفريقيا تمت عمليات كبيرة لعودة اللاجئين إلى سيراليون وأنغولا وبوروندي وإريتريا وليبريا. وتتسم كل عملية من هذه العمليات بصعوبات خاصة ولكن المشكلة المشتركة في كل منها هي ضرورة إعادة التعمير من أجل كسر حلقة العنف إلى الأبد. وتوضح تجربة أفغانستان ضرورة الربط بين العودة وإعادة الإدماج، فقد عاد أكثر من ثلاثة ملايين ونصف من الأفغانيين إلى بلادهم على مدى السنوات الثلاث الماضية، ومن الضروري جداً البدء في مشاريع إعادة الإدماج في كل محافظة وكل منطقة.

١٢ - وقال إن هناك نموذجاً ساطعاً في جنوب شرق أوروبا حيث سُجل خلال الأسابيع الماضية عودة اللاجئ المليون، وتعمل المفوضية على إعادة إدماج العائدين في مناطقهم المحلية وضمان حق العودة لجميع من يرغب في ممارسته، ولكن الجهود الإضافية اللازمة لضمان استقرار المنطقة تعتمد كثيراً على إقامة روابط سياسية واقتصادية متينة. من أجل هذا تدعو مفوضية شؤون اللاجئين الاتحاد الأوروبي للنظر في إمكانية عضوية جميع الدول في يوغوسلافيا السابقة.

١٣ - وقال إنه لا تزال توجد مناطق أخرى لم تكلل فيها عمليات المفوضية بالنجاح، فالوضع الأمني لا يزال يعوق الجهود في العراق وفي شمال القوقاز. وهناك نقاط كثيرة في العالم كان مفروضاً أن يعمل فيها موظفو المفوضية في تقديم المساعدة للأفراد، ولكن هذه المناطق ظلت لفترة طويلة مناطق خطورة عالية. وقد اتخذت المفوضية تدابير ينتظر أن تسفر، هي والتغيرات المتوقعة في نظام أداء الأمم المتحدة، عن تحسين القدرة على العمل وتقليل المخاطر في نفس الوقت.

١٤ - وأضاف أن الأوضاع المتطاولة للاجئين، التي تستمر أكثر من خمسة أعوام، تمثل مشكلة من نوع آخر. والفلسطينيون هم أقدم مجموعة من اللاجئين في حماية الأمم المتحدة، تليها مشكلة الصحراء الغربية. وينبغي وضع خطط عمل كاملة من أجل عودة الأشخاص المعنيين ومساعدتهم على الاعتماد على أنفسهم في البلدان المضيفة وتوفير الحلول لإعادة توطينهم في بلدانهم. ويتضح من الواقع الجاري في الصومال إمكانية إيجاد حلول وإن كان هذا البلد لن ينجح في مواصلة جهوده إلا إذا توفر له دعم على الطبيعة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقال إنه سينتهز فرصة الذكرى العشرين لإعلان كرتاخينا للفت الأنظار إلى المشكلة المأساوية التي يعيشها اللاجئون من كولومبيا ومشكلة إعادة التوطين في أمريكا اللاتينية.

١٥ - وبشكل عام قال إن الفترة الحالية هي فترة حاسمة بالنسبة للمفوضية، ففي خلال بضع سنوات أصبحت حماية اللاجئين مسألة تثير الخلاف وأصبحت الشكوى من المهاجرين بسبب الأحوال الاقتصادية ومن معاملة الآخرين ومن خطر الإرهاب تطغى على معظم المناقشات في البلدان المتقدمة، ومما يثير القلق بشكل خاص أن هذا يحدث في وقت أصبح فيه العدد الإجمالي للاجئين في العالم في تناقص مستمر، وفي هذا الوقت بالذات تتشدد المواقف تجاههم. فقد وصل عدد اللاجئين الذين تهتم بهم مفوضية شؤون اللاجئين إلى ١٧ مليونا، وهو أقل بعشرة ملايين مما كان عليه في منتصف عقد التسعينيات. وعلاوة على كل الشكاوى فإن مؤسسة اللجوء السياسي هي في الواقع التي تتعرض للخطر، ولذلك فإن المفوضية قررت أن تعيد تركيز أعمالها على حماية اللاجئين، واقترح المفوض السامي إنشاء وظيفة ثانية لمساعد المفوض السامي على مستوى فئة الأمين العام المساعد، ويكلف شاغل الوظيفية بتنسيق الحماية. وأضاف أن إنشاء هذه الوظيفة الدائمة سوف يحسن كثيراً من العمل الذي تقوم به المفوضية فيما يتعلق بحماية اللاجئين، وهو يتصادف مع زيادة الحماية في الميدان.

١٦ - وفي سياق تشديد المراقبة على الحدود قال إن مفوضية شؤون اللاجئين تقوم بمتابعة تنفيذ أهدافها الخاصة بالحماية بتقديم دعمها للجهود المتعددة الأطراف التي تهدف إلى الحفاظ على حق اللجوء وبدراسة مراحل تشرد السكان من بلدانهم الأصلية ووسائل العبور. وأشار إلى الوضع في أوروبا حيث تواجه الدول الأعضاء الجديدة الواقعة على حدود الاتحاد الأوروبي أعداداً كبيرة من القادمين وظروفاً مأساوية في البحر المتوسط، وقال إن هذا يوضح أهمية المهام الملقاة على عاتق المفوضية. وأعرب عن اعتقاده بأن جميع الحلول للمشكلة يجب بالضرورة أن تمر من خلال تعزيز الحماية في دول شمال أفريقيا ووضع سياسة موحدة وواضحة

إزاء الأشخاص الذين يتم اعتراضهم في البحر أو الذين ينجحون في دخول بلدان الاتحاد الأوروبي.

١٧ - وقال إن المفوضية تنظر إلى الحركة الثانوية للمهاجرين غير المنتظمة باعتبارها من أسباب السياسات التقييدية التي تتبعها عدد من البلدان، وأضاف أن العالم لا يمكن أن يستمر في تجاهل الأشخاص الذين يقعون ضحايا لسوء المعاملة الإنسانية، وأعرب عن الأسف لرفض طلبات الدخول المقدمة من هؤلاء الأشخاص بانتظام. وأضاف أن الحماية القانونية الدولية ليست في مصلحة اللاجئين فقط وإنما هي في مصلحة الدول التي تؤمِّن لهم الأمن أيضاً، وإلى أن يتحقق التسجيل السريع لطالبي اللجوء وحمايتهم ووضع حلول مستدامة للمشكلة فإن المفوض السامي لا اعتراض له على مكافحة الحركة الثانوية غير المنتظمة عملا على المساهمة في أمن الدول ومنع الإرهاب.

١٨ - وفيما يتعلق بالدول المتقدمة أعلن المفوض السامي أن المشاركة في برامج للاجئين هي استثمار في الحل الكامل للمشكلة، وأن كل دولار يستثمر في استقرار أسر اللاجئين له أثر مضاعف على الآخرين، وأن النظر في مشكلة اللاجئين في خارج السياق الذي يحدث فيه اللجوء إنما هو تجاهل لعنصر هام من عناصر الحل للمشاكل الكبرى الحالية، تلك المشاكل التي تتمثل في التخلف وعدم الأمان وخطر الإرهاب. وقال إن المفوضية تنظر إلى مشكلة الحركة الثانوية غير المنتظمة للاجئين في إطار مبادرتها ''تجاوز الاتفاقيات''. وأعلن كذلك عناصر يمكن أن تشكل جزءًا من اتفاق متعدد الأطراف بشأن المسائل الأساسية بهدف تقليل تدفق اللاجئين، مثل تقاسم المسؤوليات بين الدول فيما يتعلق باللاجئين وطلبات اللجوء التي تمر بعدة بلدان. وقال إن هذه المبادرة قد أعطت نتائج إيجابية: فقد تم في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وضع إطار متعدد الأطراف لاتفاق بشأن تدابير استراتيجية لإعادة التوطين، وتمت الموافقة عليه من اللجنة التنفيذية، وسيوضع موضع التنفيذ. كذلك تم اقتراح خطة عمل شاملة للاجئين الصوماليين، ويجري فحص حالات أخرى يمكن تطبيق خطة العمل عليها.

١٩ - وقال إن الركن الثالث في مبادرة ''تجاوز الاتفاقيات'' هو توجيه أهداف المساعدة الإنمائية، وقد دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول بشكل صريح إلى دعم وتمويل تطبيق مبادرة ''الإعادات الأربع'' (أي الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء) من أجل تجاوز مرحلة الإنقاذ إلى مرحلة التنمية، وتم تحديد روابط تدريجية بين المساعدة الإنمائية ومساعدة اللاجئين، وأضاف أن حاجات اللاجئين في أوغندا وزامبيا قد أخذت في الاعتبار الكامل في التخطيط الإنمائي، وهو يعدّ مثلاً يمكن أن تحتذيه البلدان الأخرى.

٢٠ - وأضاف أن المفوضية قد حققت إنجازات حقيقية وأشركت الدول بشكل جدي في مبادراتها مثل مبادرة ''تجاوز الاتفاقيات'' وجدول أعمال الحماية، وعملية ''عملية مفوض الأمم المتحدة السامي لعام ٢٠٠٤''، وقال إن الأدوات التي تم وضعها تربط ما بين الحماية والحلول المستدامة وتقاسم عبء حماية اللاجئين. واختتم كلمته قائلاً إنه بمساعدة الدول سوف تتمكن المفوضية من مواصلة أعمالها التي أتاحت لملايين البشر شق طريق جديد في الحياة.

٢١ - **السيد بازل** (أفغانستان): أشار إلى أن عدداً كبيراً جداً من اللاجئين تم إعادتهم إلى أفغانستان على مدى السنتين ونصف السنة الماضية وأن خبرة بلده توضح أن من الأمور الأساسية بناء البنية التحتية والخدمات الأساسية وتهيئة فرص للعمل والسكن، إذا أريد لعمليات إعادة اللاجئين أن تنجح. وأضاف أنه من الصعب الفصل بين العمليات الإنسانية والأنشطة الإنمائية، وأن التعمير والنهوض بالبلد لا غنى عنهما من أجل إعادة إدماج العائدين واستقرارهم.

وأعرب عن اتفاقه مع المفوض السامي في أن دعم المجتمع الدولي وتعاونه لا غنى عنهما لضمان استمرار حركة عودة اللاجئين إلى الوطن من خلال التعمير بعد الصراع.

٢٢ - **السيدة نيدلوفو** (جنوب أفريقيا): أشارت إلى تجربة بلدها في تنفيذ عمليات السلام على القارة الأفريقية فقالت إن العملية يجب أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببرامج العودة إلى الوطن وإعادة الإدماج بشكل مستدام للاجئين من أجل تفادي خلق ظروف تبعث على عدم الاستقرار وتقلل من أثر الجهود الدؤوبة التي تكرس لعملية السلام، وتساءلت عما إذا كانت المفوضية تعتزم إقامة آلية لمتابعة الحوار بشأن العودة الحرة بالتراضي وإعادة الاندماج، التي وردت في التقرير، وإذا كانت الإجابة بالإيجاب فما هي طبيعة تلك الآلية ومتى تبدأ في العمل.

٢٣ - **السيد بريكا** (البوسنة والهرسك): شكر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الأعمال التي قامت بها في بلده وذكر أن مليوناً من اللاجئين قد تمت عودتهم قبل عدة أسابيع وأن بلده تقترب بذلك من الوفاء بكل الأحكام الواردة في الملحق السابع لاتفاق دايتون. وأشار إلى الفقرتين ٣٧ و٤٣ من التقرير فذكر أن نحو ٩٥ في المائة من المسائل المتعلقة بإعادة الممتلكات تمت تسويتها وأن اللجنة المكلفة بفحص طلبات التعويض بشأن الممتلكات العقارية للاجئين والمشردين قد أوشكت على الانتهاء من أعمالها. وأشار إلى المفاهيم الثلاثة الأساسية التي ذكرت في الفقرة ٢٥ من التقرير وتساءل عن الجهود الأخرى التي تعتزم المفوضية القيام بها من أجل وضع حلول مستدامة، وتساءل أيضاً عن الأنشطة التي ستقوم بها الوكالة في جمهورية البوسنة والهرسك في السنة التالية بالنظر إلى التحسن الكبير الذي تحقق في عددٍ كبير من الميادين.

٢٤ - **السيد زومانيغي** (غينيا): أشار إلى ما ذكره ممثل جنوب أفريقيا وسأل عن مزيد من التفصيلات بشأن توطين اللاجئين. وأشار إلى الفصل السابع من التقرير فلاحظ أنه يذكر زيادة في الحجم الإجمالي للمساهمات من المانحين، وهو أمر مشجع، وأن ذلك حدث على أثر القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في السنة الماضية والذي يدعو المفوضية إلى مواصلة العمل على تنويع وتوسيع مواردها المالية، وإعلان قرار الدول التسع بأن تصبح من المانحين، وتساءل عن رؤية المفوضية لإعادة توزيع تلك الموارد، بالنظر إلى أن غينيا قد استقبلت عدداً كبيراً من اللاجئين وترتب على وجودهم أثار كبيرة على البيئة والأمن والاقتصاد والمجتمع وغير ذلك.

٢٥ - **السيد شيماموري** (اليابان):قال إنه إلى جانب الحماية والمساعدة فإن اللاجئين يحتاجون إلى وسائل تعينهم على إعالة أنفسهم والاشتراك في التنمية الوطنية من أجل تحقيق حل دائم. وأشار إلى ما قاله وفد أفغانستان فأكد على ضرورة التعاون الوثيق بين المفوضية ووكالات التنمية، وطلب من المفوض السامي تفاصيل عن الطريقة التي أسهم بها إدماج المفوضية في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في توطيد هذا التعاون.

٢٦ - **السيد نيوفنهويس** (هولندا): أعرب عن سروره لتعيين مساعد للمفوض السامي مكلف بشؤون الحماية ولاعتماد جدول أعمال الحماية وطلب بدوره تفصيلات عن التعاون بين المفوضية والكيانات الأخرى في منظمة الأمم المتحدة.

٢٧ - **السيد لوبيرس** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إنه يدرك أهمية الروابط بين الأعمال الإنسانية والتنمية وصلة هذه وتلك بالأمن الإنساني. وذكر أن عودة الأفغانيين إلى بلادهم إنما هي عامل استقرار وأن من المناسب إقامة آلية للمتابعة في هذا الصدد. وأعرب عن

سروره بنجاح الرئيس قرضاي وعن رغبته في القيام بزيارة شخصية للبلد ودعم جهودها.

٢٨ - ورداً على مداخلات وفد جنوب إفريقيا قال إنه لا يحبذ إقامة تنظيم لمتابعة الاجتماعات وإنما يفضل الاستفادة من الآليات القائمة بالفعل والتي يمكن تحسينها، وذكر أن البنك الدولي الذي يعتبر أن التنمية هي بعد أساسي في عملية إعادة التوطين المستدامة، يعتبر أن وثائق الاستراتيجية لتخفيف الفقر تشكل أفضل أداة لهذا الغرض. وقال إنه بناءً على توصية رئيس البنك الدولي قامت المفوضية بدراسة ما يتصل باللاجئين في الاستراتيجية المذكورة، وأنها وجدتها محدودة جداً وأن عدداً قليلاً من البلدان تضع في خططها احتمال استقبال لاجئين وإدماجهم، أما البلدان الأخرى فتعتبر هذا الجزء من السكان عبئا عليها.

٢٩ - وأضاف أن الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية يمكن أن يكون أداة أخرى تؤخذ بعين الاعتبار في هذا الصدد، وذكر أن عام ٢٠٠٥ سيكون مناسبة لتقييم مدى التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأنه يمكن إدراج مسائل اللاجئين في استعراض الهدف الثامن المتعلق بالشراكة من أجل التنمية.

٣٠ - وأشار إلى آلية مفيدة أخرى وهي الملاحظة التوجيهية الواردة في عرض التقرير، والتي تفترض نهجاً تعاونياً بمبادرة من المُنسق المقيم أو مُنسق الأعمال الإنسانية.

٣١ - وذكر أن هناك أداة رابعة تتمثل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، وأشاد بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في إعداد خطط تهدف إلى توطيد الأمن في البلاد التي يسود فيها عدم الاستقرار، وأعرب عن الأسف للبطء الملاحظ في تنفيذ خطة العمل للشراكة الجديدة وقال إنه ربما كان من الأفضل قبل استئناف اجتماعات المتابعة تحسين الأدوات اللازمة لجعل عملية التوطين قادرة على الاستدامة.

٣٢ - وقال إن تجربة البوسنة والهرسك تعتبر عملية ناجحة، إذ شهدت عودة مليون من اللاجئين، وأعلن عن اعتزازه باشتراك المفوضية في تنظيم هذه العملية ونجاحها. وقال إنه يمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك، بإعادة الأملاك العقارية مثلاً. ومع ذلك فقد أعرب عن دهشته لاهتمام الاتحاد الأوروبي بانضمام تركيا أكثر منه بانضمام البوسنة والهرسك، وقال إنه يخشى أن يكون الاتحاد قد نسي مسألة القرب الجغرافي، وأعرب عن ثقته في أن انضمام البوسنة والهرسك سيكون بداية لعملية طويلة تؤدي إلى توثيق الروابط الاقتصادية بينها وبين الاتحاد الأوروبي وتهدف بصفة خاصة إلى تنمية مختلف مناطق يوغوسلافيا السابقة. وقال إنه لا يتجاهل الصعوبة الكبيرة التي تكمن في العلاقات بين المجتمعات الإثنية، والتي تبدت مؤخراً في فشل الاستفتاء الذي أجري في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

٣٣ - وفيما يتعلق بمسألة الوضع المالي للمفوضية، الذي أشار إليه وفد غينيا، قال إنه تحسن قليلاً وأنه يبدو أن المجتمع الدولي بدأ يدرك أن الأعمال التي تقوم بها المفوضية ذات أهمية كبيرة، لا للأفراد فحسب، ولكن أيضاً للعمل على تفادي إعادة تفجر الصراعات والاتجار بالأشخاص وتجنيد الأطفال والإرهاب. وباختصار فإن الاستثمار في أعمال المفوضية، حتى وإن بدت قليلة، له مردود مزدوج. وأضاف أن بعض البلدان تميل بشكل كلي إلى التعاون الثنائي ولا ترى فائدة كبيرة في الجهود المتعددة الأطراف وأن دعاة التعددية يتساءلون عن كيفية الاستمرار في تمويل أنشطة المفوضية علاوة على أنشطة إدارة عمليات حفظ السلام التي تحظى بقدر كبير من مواردهم. وقال إن المفوضية إذا لم تتجاوز أزمتها المالية فإن الوضع سيكون صعباً للغاية. وناشد الدول الأعضاء أن تقف معا وراء أعمال المفوضية. وفي هذا الصدد أعرب عن الأمل في أن تتضافر جهود دول اتحاد نهر

مانو من أجل التوصل إلى حل سلمي للحالة الأليمة السائدة في كوت ديفوار.

٣٤ - ورداً على سؤال ممثل هولندا قال إن المفوضية لا تحتكر أعمال الحماية، التي هي بالتأكيد عنصر أساسي في أعمالها، ولكن الأفضل أن تتم في إطار من الشراكة. وضرب مثالاً على ذلك ما قامت به المفوضية في دارفور الغربية، بناءً على طلب الأمين العام، إذ قامت بما قامت به في شراكة مع الاتحاد الأفريقي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكثير من المنظمات غير الحكومية من أجل تأمين الحماية المادية وعودة اللاجئين. وأضاف أن المفوضية تقوم بأنشطة في مجال التدريب في سياق الحماية، من أجل تدريب العاملين في المنظمات غير الحكومية.

٣٥ - **السيد لايفان** (الصين): قال إن وفده يدرك أن مشكلة اللاجئين في البلدان الأفريقية طويلة الأمد ولها آثار سلبية على التنمية والاستقرار الاقتصادي، وأثنى على الجهود التي تقوم بها المفوضية في هذا الصدد، ولاحظ أن المفوض السامي أشار في تقريره إلى تناقص عدد اللاجئين في القارة الأفريقية في عام ٢٠٠٤، وإذا أخذنا في الاعتبار تدفق اللاجئين في أجزاء أخرى من العالم فإن الصين تود أن تعرف التدابير التي تعتزم المفوضية اتخاذها لضمان مواصلة اهتمام المجتمع الدولي بهذه المشكلة في أفريقيا والتأكد من أن الموارد التي تقدم من أجل إيجاد حلول لها لن تتناقص.

٣٦ - **السيد عثمان** (الجزائر): طلب أن يحدد المفوض السامي ما يقصده بما جاء في عرضه من أن ''جميع الحلول للمشكلة في البحر المتوسط يجب أن تتضمن تعزيز قدرات الحماية لدى بلدان شمال أفريقيا''.

٣٧ - **السيد لوبيرس** (المفوض السامي لشؤون اللاجئين): قال إن القارة الأفريقية ليست المنطقة الوحيدة في العالم التي تعاني من تلك المشكلة ولكنها القارة التي تعاني من صعوبة أكبر في رفع المعاناة من ناحية برامج التوطين والطوارئ الجديدة. وقال إنه يجب أن نلاحظ أن أفريقيا بحاجة إلى استقرار وإلى التشجيع على استقرار السلم في مناطق النزاع، فأفريقيا ليست بحاجة إلى مزيد من القوات العسكرية لأن عدداً من بلدان القارة يعرض تقديم قوات متطوعة، وإنما السؤال هو عن مدى وجود الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي لتقاسم تكاليف عمليات صيانة السلام في المناطق التي تحتاج إليها، كما هو الحال في دارفور اليوم وفي الصومال غداً وربما في أماكن أخرى فيما بعد. وقال إنه يجب البحث عن آلية لتشجيع المجتمع الدولي، وخاصة الدول التي في وضع اقتصادي قوي، على مواصلة تمويل العمليات في الميدان التي يقوم بها الأفريقيون أنفسهم. وفيما عدا ذلك فإن أي حل لن يتصف بالاستدامة في إطار إعادة التوطين ما لم يرتكز على دعم التنمية، وأضاف أن الوضع في أفريقيا يفرض الذهاب إلى ما هو أبعد من العلاقات الثنائية، إلى مزيد من التعاون مع المبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا.

٣٨ - وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد الجزائر قال إن الدول الأفريقية في شمال أفريقيا ينبغي أن تقبل بمبدأ أنه قد يحدث أن تجد هذه الدول لاجئين على أراضيها أيضاً. وذكر أن بعض هذه الهجرات، بلا شك، هي ''هجرات اقتصادية'' ولكن لا يمكن استبعاد أن يكون بعضها الآخر هجرات لاجئين حقيقية، ومن ثمَّ فإن من الضروري وضع آلية تتيح تحديد من هم لاجئون بالفعل والبحث عن حل لمشكلاتهم عن طريق توطينهم مثلاً بشكل مؤقت أو دائم بانتظار حل نزاع اللاجئين الذي أدى إلى هروبهم. وأعرب عن إحساسه بأن بلدان شمال أفريقيا ستستخدم بشكل متزايد كبلدان عبور، وقال إنه حتى إذا كانت غالبية الأشخاص العابرين مهاجرين لأغراض اقتصادية فإن من الضروري تعزيز الطاقات فيما يخص مسائل اللاجئين.

٣٩ - **السيد أوادي** (كينيا): ذكّر بأن بلاده قد استقبلت على مدى السنوات الماضية آلافا من اللاجئين القادمين من الدول المجاورة ، ولا زالت تستقبلهم، وأنها قامت بمبادرات مختلفة للمساعدة في حل عدد من النزاعات في المنطقة، وأعرب عن ارتياحه للزيادة في موارد مفوضية شؤون اللاجئين أثناء الفترة الجارية، وإن كان يتساءل عن مدى استمرارية هذا الارتفاع. وقال إن كينيا باعتبارها بلداً تستقبل اللاجئين تدرك الصعوبات الناتجة عن نقص الموارد وتدرك أيضاً أن البلاد الفقيرة المستقبلة تواجه هذه المشكلة، وطلب توضيحاً من المفوض السامي عما إذا كان تخصيص الأموال إلى مشروعات معينة يعوق استخدام المفوضية لمواردها بطريقة ما.

٤٠ - **السيد لوبيرس** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إن الوضع المالي للمفوضية سليم في حد ذاته، وأن من الضروري التصرف في بعض الموارد دون تخصيص محدد، ولكن المساهمات التي تقدم من أجل مشروعات معينة ضرورية بنفس القدر، وأن من الضروري وجود قدر أمثل من التوازن.

٤١ - **السيد ميريدوف** (تركمانستان): أشار إلى أن تركمانستان تتعاون تعاوناً نشطاً مع المجتمع الدولي، وخاصة مع الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة العاملة في المجال الإنساني، والتي قامت بتنفيذ عدد معين من المشاريع الملموسة. وأضاف أن من أبرز أمثلة هذا التعاون توقيع حكومة تركمانستان في شباط/فبراير ٢٠٠٤ على الخطة الإطارية للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، وفي فترة العامين ٢٠٠٣-٢٠٠٤ قامت تركمانستان بتنظيم نحو ٧٠ مؤتمراً وندوة ومائدة مستديرة واجتماعات أخرى، بالتعاون مع مؤسسات منظمة الأمم المتحدة، شاركت فيها منظمات حكومية ومنظمات عامة لتركمانستان وبلدان أخرى وموظفون وخبراء من المنظمات الدولية، وتم تنفيذ عدد من المشروعات المشتركة في مواضيع منها احترام حقوق المرأة والطفل واللاجئين، والممارسة الفعالة للحريات والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وقد نتج عنها وضع نصوص قانونية وتدابير محددة من أجل التطبيق.

٤٢ - وقال إن تركمانستان اعتمدت في ١٩٩٦ قانوناً ينظم الوضع القانوني للاجئين بشكل محدد، ويحدد ما تقوم به أجهزة الدولة والمنظمات الاجتماعية والدولية وأوجه التعاون مع تلك المنظمات. وعلى مدى نحو عشر سنوات من التعاون بين تركمانستان ومفوضية شؤون اللاجئين ومكتبها في أشغابات تم تنفيذ عشرات البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تهيئة ظروف أفضل لحياة وأنشطة اللاجئين، تشتمل أساساً على توفير مأوى وقطع من الأرض، وفرص العمل والتعليم والصحة.

٤٣ - وأضاف أن تركمانستان منذ استقلالها تعمل على الضمان الفعلي لتحقيق الحقوق الشخصية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها للمواطنين، وعلى صعيد القوانين الشخصية اعتمدت تركمانستان قوانين تعتبر فريدة من نوعها في القارة الآسيوية تمنع عقوبة الإعدام ومصادرة المساكن الخاصة أو اتخاذ قرارات انفرادية في إطار الإجراءات الجنائية، فضلاً عن الحقوق الأخرى الدستورية. وقال إن هذه القوانين ساندتها قرارات وتدابير محددة منها المرسوم الرئاسي الذي يمنح عفواً لعدد كبير من الأشخاص سنوياً، وشمل نحو ٩ ٠٠٠ شخص منهم ١٥٠ من الأجانب في عام ٢٠٠٤.

٤٤ - وقال إن تركمانستان تسعى في المجال الإنساني إلى تعزيز الحوار مع المنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأنها اتخذت منذ أوائل عام ٢٠٠٤، عدة مبادرات بدأت تؤتي ثمارها، من أجل توسيع الاتصالات مع مختلف المنظمات الدولية، ففي كانون الثاني/يناير عقد اجتماع خاص بين تركمانستان والاتحاد

الأوروبي كرس لمسائل حقوق الإنسان، وذلك في بروكسل، وفي آذار/مارس قام فريق خبراء على مستوى عالٍ من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة تركمانستان بناء على دعوتها وقضى أسبوعاً في أشغابات لدراسة الحالة على الطبيعة ووسائل تعزيز التعاون بين تركمانستان والمفوضية في مسائل حقوق الإنسان.

٤٥ - وأضاف أنه بالموازاة مع الحوار بشأن المسائل الإنسانية تعمل تركمانستان على احترام التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ تم إلغاء تأشيرات الخروج من البلد وأبلغت بذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً، وكذلك صدر مرسوم رئاسي موقَّع في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ يضمن حرية الديانة لمواطني تركمانستان، وعلى أثره تم تسجيل مجموعات ومنظمات دينية مختلفة منها الكنيسة المعمودية والكنيسة السبتية وحركة هاركرشنا، وجاري تسجيل الكنيسة الكاثوليكية. وصدر في تركمانستان في أيار/مايو ٢٠٠٤ قانون بإلغاء المسؤولية الجنائية على الأنشطة غير المسجلة التي تقوم بها المنظمات الدينية، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ صدر قانون يعفي أنشطة المنظمات العامة غير المسجلة من المسؤولية الجنائية.

٤٦ - وأضاف أن تركمانستان قامت، وفاءً بالتزاماتها الدولية، بتقديم تقاريرها في ٢٠٠٤ إلى مفوضية حقوق الإنسان بشأن تطبيق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وسوف تقدم قبل نهاية السنة تقريرها عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

٤٧ - وأضاف أن المسؤولين والممثلين لمفوضية حقوق الإنسان والدول الأعضاء في لجنة حقوق الإنسان والممثلين الرسميين للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الدولية قد أبلغوا تباعاً بالتدابير المذكورة أعلاه، والتي تشهد بإخلاص تركمانستان وانفتاحها فيما يتعلق بالتعاون، وفي هذا الصدد فإن تركمانستان لا تنظر بارتياح إلى مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في تركمانستان (A/C.3/59/L.53) ولا تجد له مبرراً، وخاصة أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تتبنى مشروع القرار لم تقم بزيارة تركمانستان و لم تدرس الحالة على الطبيعة، ولذلك فإن تركمانستان ترى أن مشروع القرار متحيز ولا يمت إلى الواقع بصلة، ولذلك فهو لن يؤدي إلا إلى عكس المقصود منه لأنه يشوه الجهود التي تبذلها تركمانستان في مجال حقوق الإنسان. وأضاف أن الذين يقدمون مشاريع قرارات من هذا النوع إنما يحاولون ممارسة الضغط على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويتصرفون بعكس مبدأ احترام الدول وهو من المبادئ الثابتة في الأمم المتحدة. وأضاف أن عدداً من المنظمات الدولية ذات النفوذ دأبت في وثائقها على إدانة استخدام حقوق الإنسان لأغراض سياسية وضرب مثلاً على ذلك الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الثاني عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز المعقود في دربان (جنوب أفريقيا) في ١٩٩٨.

٤٨ - وناشد الدول الأعضاء أن تصوت ضد مشروع القرار بشأن حالة حقوق الإنسان في تركمانستان.

٤٩ - **السيد فاندنبرغ** (هولندا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والدول المرشحة (بلغاريا وكرواتيا ورومانيا) والدول الأعضاء في عملية الاستقرار والانتساب المرشحة مستقبلاً (ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود) وكذلك آيسلندا، فقال إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ بارتياح أن الوضع المالي للمفوضية تحسن كثيراً وأنه يشجع المنظمة على الاستمرار في تحسين إدارتها المالية وإدارة عملياتها في جميع أنحاء العالم.

٥٠ - وأعرب عن أسف الاتحاد للضحايا من الرجال والنساء الذين راحوا ضحية العمل الإنساني في هذه السنة أيضاً، وقال إنه إذا كان عدد كبير من اللاجئين قد عادوا إلى ديارهم في عام ٢٠٠٤، خاصة في أفريقيا وآسيا، وأن آخرين يستعدون للعودة قبل نهاية العام، فإن هذا ليس مدعاة لتراخي الجهود لأنه لا يزال يوجد نحو ٤٠ من الحالات المستطالة التي يجب أن ينظر إليها على وجه السرعة، كما أن هناك حالات تنشأ كل يوم.

٥١ - وقال إن المجتمع الدولي قد تأخر في استيعاب مدى تعقيد وحجم الأزمة القائمة في دارفور ولذلك فمن الضروري وضع نظام للإنذار السريع يكون أكثر كفاءة، وأنه رغم مضاعفة المجتمع الدولي لجهوده من أجل إنقاذ حياة الضحايا وتخفيف المعاناة فإن القائمين بالعمل الإنساني في الميدان لم يكونوا على نفس المستوى من الكفاءة، وأعلن إدانة الاتحاد الأوروبي القوية لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والعنف بشكل عام وخاصة العنف الجنسي الذي نتج عن تشريد السكان في دارفور، فقد اضطر أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين إلى عبور الحدود مع تشاد، وهو بلد يكن له الاتحاد الأوروبي احتراماً شديداً لتقديمه الحماية والمساعدة للاجئين. وأضاف أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقف مكتوف الأيدي إزاء هذه الأزمة حتى يعود اللاجئون والمشردون من السودان الغربي إلى ديارهم، ولا تجاه عدم حدوث تقدم على طريق السلام والاستقرار في الجنوب مما يطيل أمد الحالة في دارفور.

٥٢ - وأعرب عن انشغال الاتحاد الأوروبي العميق إزاء الأحداث الأخيرة التي وقعت في منطقة البحيرات الكبرى وخاصة الهجمات الوحشية التي تُشن على مخيمات اللاجئين في جاتنبا وبوروندي، وهو يشارك بنشاط في الأعمال الجارية بشأن ضمان عودة اللاجئين بحرية في ظروف من الأمن والكرامة وإعادة اندماجهم في مجتمعاتهم بشكل مستدام.

٥٣ - وأعرب عن ارتياح الاتحاد الأوربي للتطورات الإيجابية التي حدثت في مناطق أخرى، وخاصة في أنغولا وليبريا، حيث غادر نحو ٢٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ البلاد المضيفة ليعودوا إلى أنغولا، وحيث عاد نحو ٣,٧ مليوناً من المشردين إلى مناطقهم الأصلية، وتم، قبل أسابيع قليلة، وضع برنامج في غرب أفريقيا مدته ثلاث سنوات يهدف إلى تسهيل عودة نحو ٣٤٠ ٠٠٠ من اللاجئين الليبيريين الموزعين في المنطقة، قبل عام ٢٠٠٦، ويمثل ذلك أكبر الأعمال التي اتخذت في المنطقة لتسهيل عودة اللاجئين بحرية وعن رضى.

٥٤ - ودعا، باسم الاتحاد الأوروبي، جميع الدول الأطراف في أي نزاع مسلح إلى حماية اللاجئين من السكان وتسهيل وصولهم إلى أهاليهم وشدَّد على ضرورة احترام القانون الإنساني الدولي وتطبيقه، وكذلك حقوق اللاجئين وحقوق الإنسان، وأضاف أن المانحين المشتركين في مبادرة مبادئ العمل الإنساني والممارسات الإنسانية، التي اعتمدها في عام ٢٠٠٣ مؤتمر استكهولم وأعاد تأكيدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ مؤتمر أوتاوا - قد وجهوا هذا النداء أيضاً، بما أن أحد مبادئ المبادرة هو حماية المدنيين والذين لم يعودوا أطرافاً في النزاع في إطار العمل الإنساني.

٥٥ - وقال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عرضت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بناءً على طلب المشاركين في المجلس الأوروبي في تيسالونيك في عام ٢٠٠٣-بلاغاً أعربوا فيه عن إمكانية إسهامهم في تحسين الوصول إلى الحماية وإلى الحلول المستدامة. وأضاف أن تلك الوثيقة التي تمثل في الواقع اهتماماً سياسياً كبيراً، يتوقف تطبيقها على توطيد التعاون فيما بين أعضاء المجتمع الأوروبي في الميادين

التالية: إعادة الاستقرار، وتقوية القدرات في مجال الحماية في المناطق الأصلية، واقتسام المسؤوليات على نحو أكثر عدالة، ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي سوف يضع برامج إقليمية للحماية، على سبيل التجربة، للاجئين الذين يجدون أنفسهم في ظروف لجوء متطاولة، وذلك في تعاون وثيق مع البلدان الأخرى المهتمة ومفوضية شؤون اللاجئين، وكذلك، حسب الحالة، مع المنظمات الدولية الأخرى المختصة. وقال إن تلك البرامج تهدف إلى تحقيق الأهداف الواردة في مبادرة ''تجاوز الاتفاقيات'' التي عرضها المفوض السامي لحقوق الإنسان، وهي تمثل الأساس ''لاتفاقات خاصة'' يمكن إبرامها وفق الخطوط التوجيهية التي عرضها المفوض السامي.

٥٦ - وقال إن تحقيق الأهداف التي تتفق مع تقاسم المسؤولية على نحو أعدل فيما يتعلق بتكلفة ومسؤوليات اللاجئين، يلقى تفهماً أكبر بين الدول وفي الأبحاث المشتركة بشأن أفضل السبل لحماية اللاجئين ومساعدتهم. وقال إننا يجب أن نتحرك معاً في إطار من الحوار الصريح والمفتوح من أجل الوصل إلى حلول دائمة، وأن يتركز الحوار على الأسباب الرئيسية للمشكلة وعلى صلب أولويات السياسات، مع مراعاة مصالح العائدين واللاجئين والمجتمعات المضيفة بشكل أكثر تماسكاً، واستخدام الموارد المالية على أكفأ نحو ممكن. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرى أن لمفوضية شؤون اللاجئين دوراً مهماً في هذا الصدد.

٥٧ - وقال إن المعاهدة الدستورية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي تتوخى إقامة نظام حقيقي للجوء في أوروبا، وأن الاتحاد الأوروبي سيقوم في هذا الصدد بتقديم ''برنامج لاهاي من أجل الحرية والأمن والعدالة في الاتحاد'' إلى المجلس الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ويتضمن هذا البرنامج الخطوط التوجيهية المتعلقة بالهجرة واللجوء والإدماج، التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي للسنوات الخمس القادمة. وأضاف أن نظام اللجوء في أوروبا سوف يسير جنباً إلى جنب مع المراعاة الأفضل للمسائل المتعلقة باللاجئين في سياسات الاتحاد، وتوطيد الشراكات مع بلدان اللجوء الأول.

٥٨ - وقال إن الاتحاد الأوروبي استقبل بارتياح اعتماد عدد من القرارات والتوصيات الهامة التي صدرت مؤخراً عن اجتماع اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضية شؤون اللاجئين والتي من شأنها أن تسهم في تعزيز التعاون في مجالات الحماية والمساعدة في جميع أنحاء العالم.

٥٩ - وأشار إلى أهمية الشراكات فقال إن التخطيط المتكامل والتنسيق والتعاون الوثيق بين الشركاء يتيح الانتقال بنجاح من عمليات الإغاثة إلى التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بمشاركة المفوضية في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ودعم المفوضية لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، كما أنه يولي أكبر الأهمية لآليات التعاون بين المؤسسات مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين المنظمات، كما أن الاتحاد يعرب عن ارتياحه للشراكة بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز في ٢٠٠٤.

٦٠ - وقال إن الاتحاد الأوروبي مهتم اهتماماً شديداً بمتابعة جميع جوانب التكامل في الاعتبارات المتعلقة بالسلوكيات السلبية تجاه الجنس والعمر، وإعداد تقرير عن هذا الموضوع، خاصة تطبيق التوجيهات المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني، وأنه مهتم بتطبيق خطة العمل من أجل متابعة التوصيات المتعلقة بعمليات التقييم لأوضاع النساء والأطفال المهاجرين والخدمات الاجتماعية، وأنه مسرور لقيام المفوض السامي بتعيين خبير في مسائل المساواة بين الجنسين.

٦١ - وأشار إلى أن وضع الميزانية عموماً في المفوضية لا يزال حرجاً ودعا المفوض السامي إلى بذل الجهود من أجل

زيادة عدد المانحين، وقال إن الاتحاد الأوروبي لا يشك في أن مشاركة المانحين في وضع الخطط التشغيلية على المستوى الوطني وكذلك في المشاورات بشأن ميزانية المفوضية سوف يسهم في ضمان تمويل يمكن التنبؤ به ويمكن الاعتماد عليه. ودعا المفوض السامي إلى مواصلة دعمه لتخطيط البرامج التي تركز على الاحتياجات مع مراعاة مستوى الموارد المتوقعة عند وضع الميزانية، وشكر المندوب السامي على التدابير التي اتخذها في مجال الإدارة التي تستهدف النتائج ودعاه إلى وضع جدول زمني محدد لتطبيق هذا النهج.

٦٢ - وأضاف أنه إذا كان الاتحاد الأوروبي ليس من المانحين الرئيسيين فإن دعمه للمفوضية لا يقتصر على الناحية المالية وإنما أيضاً على الناحية السياسية.

٦٣ - **السيد سترومن** (النرويج): أعرب عن رأيه بأن التقرير المقدم من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/59/12 وAdd.1) يوجه انتباه المجتمع الدولي ويدعوه إلى مساعدة اللاجئين، وهي دعوة ستلقى قبولاً بلا شك، وقال إن عدد الأشخاص الذين هم تحت رعاية المفوضية قد تناقص كثيراً، ومع ذلك لا يزال سبعة ملايين من البشر هم في وضع اللاجئين منذ فترة طويلة، وأن مدة بقاء الأزمات تزداد طولاً وخاصة في السنوات الأخيرة، وأن عددا كبيرا جداً من الأطفال والشباب لم يعرفوا سوى معيشة المخيمات، وأنه آن الأوان للتحرك. وأعرب في هذا الصدد عن سرور النرويج لانطلاق حملة مواجهة ''استيداع'' اللاجئين منذ بداية السنة الحالية.

٦٤ - وأضاف قائلاً إن الوثيقة الخاصة بأوضاع اللاجئين منذ زمن طويل التي قدمها المفوض السامي في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ تذكر أنه على الرغم من أن المخيمات قد ساعدت على إنقاذ حياة الكثيرين فإنها على المدى الطويل تترك بصماتها عليهم. وبمعنىً آخر فإنه إذا كان المجتمع الدولي قد نجح في أحسن الفروض في تزويد اللاجئين بالرعاية الدنيا والحماية المادية فإنه لم يقدم لهم حياة كريمة ولا أملاً في حياة كريمة، وفي هذا نذير بقيام مشاكل في المستقبل.

٦٥ - وقال إن من الواضح أن القيود الكثيرة المفروضة على تحرك اللاجئين وتوظيفهم تعد انتهاكاً لحقوقهم الأساسية التي تنص عليها اتفاقية ١٩٥١، ومن هنا فإن اللاجئين لا يستطيعون ممارسة حقهم في الحياة الحرة الكريمة ولا يزالون ينتظرون حلاً دائماً ليس واضحاً تماماً في معظم الحالات. وأضاف أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يخرج من حالة اللامبالاة المريحة وأن يتوقف عن اعتبار مأساة اللاجئين أمراً لا مفر منه في الصراعات المتطاولة وأن يرى أن حقوقهم الأساسية وكرامتهم يستهزأ بها.

٦٦ - وأضاف أن مفوضية شؤون اللاجئين لها دور محرك في البحث عن حلول دائمة وتعزيز إمكانية الوصول إليها، وقال إن النرويج تقدر كثيراً، في هذا الصدد، تأكيد المفوض السامي بشكل لا لبس فيه ولا غموض بأن الحلول الدائمة لمشاكل اللاجئين هي جزء لا يتجزأ من مهمة الحماية التي تقوم بها المفوضية، وأنها تتخذ إجراءات ملموسة في هذا الصدد.

٦٧ - وأضاف أن مهمة الحماية التي عهد بها المجتمع الدولي لمفوضية شؤون اللاجئين تضع المفوضية في مركز ممتاز يمكنها من توجيه العمل الدولي لصالح اللاجئين. وأعرب عن تقدير النرويج لجهود المفوضية في حشد شراكات دولية كبيرة لا من أجل ضمان حماية اللاجئين فحسب وإنما أيضاً لتوصيل المعونة في حالات الطوارئ والبحث عن حلول دائمة لمشاكل اللاجئين. وأضاف أن نهج الشراكات لو طبق في منظومة الأمم المتحدة بكاملها، من المقر إلى الميدان، ستكون له أفضل النتائج للاجئين وسيتيح لهم الخروج من المأزق الذي هم فيه. وأعرب عن تقدير النرويج للدور الرائد

الذي تقوم به المفوضية ودور العامل الحفاز في المبادرات التي تحفز مختلف الجهات الفاعلة على توحيد جهودها لصالح اللاجئين والبلدان المضيفة وكذلك، في حالة العودة، لبلدان المنشأ.

٦٨ - وقال إن مبادرة ''تجاوز الاتفاقيات'' سوف تمثل معلماً من معالم النجاح باعتبارها ''إطاراً للحلول المستدامة'' ومبعثاً لكثير من الأمل، بما في ذلك بالنسبة للاجئين الذين طالت فترة لجوئهم. وأعرب عن تأييد السويد لفكرة التخصيص الاستراتيجي للموارد الإضافية من أجل التنمية للاجئين وللمجتمعات التي تستقبلهم، لأن تلك المساعدة يمكن أن تعطي معنىً جديداً لحياة اللاجئين الذين طالت مدة لجوئهم كما أنها تتيح لهم تنمية قدراتهم الإنتاجية وتهيئة أنفسهم لحلول مستدامة. وأضاف أن هذه الاستراتيجية سوف تفيد أيضاً اقتصاد البلدان المضيفة ويمكن أن تسهم في تقليل الفقر ومن ثم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن شأنها أيضاً أن تحفز البلدان المضيفة على التعاون مع البلدان المانحة ومع المؤسسات المالية الدولية.

٦٩ - وقال إن المجتمع الدولي لا يأمل في حل المشاكل التي يواجهها اللاجئون دون أن يتطرق في نفس الوقت للأسباب الأساسية للصراع الذي كان مصدر المشكلة، ويجب أن يجد المجتمع الدولي تعاونا كاملا ونشطاً من أطراف تلك النزاعات، لأن هذه البلاد، بانتهاكها الحقوق الأساسية لمواطنيها تضع عبئاً ثقيلاً على الدول المجاورة، وينبغي ألا يتردد المجتمع الدولي في أن يطلب من الأطراف المعنية أن تضع مسألة اللاجئين في المقام الأول من أولوياتها، ذلك أن الحالات الأربعين التي أشار إليها المفوض السامي في تقريره باعتبارها حالات مستعصية هي خير شاهد على أن المسؤولين في البلاد أطراف النزاع قد تخلوا عن مسئولياتهم تاركين لملايين البشر أن يدفعوا ثمن أخطائهم هم.

٧٠ - وأعرب في الختام عن ارتياح النرويج لقرار المفوضية بأن تدرس في كل سنة مجموع الحاجات المستطالة من أجل وضع خطط عمل كاملة، إذا سمحت الحالة، وإصرار المفوضية على حقيقة أن صبر المجتمع الدولي بدأ ينفد إزاء حالة اللاجئين.

٧١ - **السيد سليم** (مصر) أشاد بالنجاح الذي حققته مفوضية شؤون اللاجئين في إطار المبادرة ''تجاوز الاتفاقيات'' وفي جدول أعمال الحماية، وخاصة الاتفاق بشأن إعادة التوطين. وأشار إلى تقرير المفوض السامي (A/59/12 وAdd.1) فقال إن وفده يأمل في التأكيد على عدد من المسائل الحيوية من أجل تحسين كفاءة الأنشطة الإنسانية التي يقوم بها المجتمع الدولي وبوجه خاص الأعمال التي تقوم بها المفوضية لصالح اللاجئين.

٧٢ - وفيما يتعلق بالأنشطة التي تقوم بها المفوضية قال إنه ينبغي أن توفر المفوضية الموارد اللازمة في الوقت اللازم، خصوصا حين تشهد أحوال اللاجئين تردياً، خاصة في أفريقيا. وأضاف أنه ينبغي أيضاً زيادة الموارد دون تخصيصات محددة لكي يكون للمفوض السامي مساحة معقولة من المرونة لاتخاذ التدابير التي يراها ضرورية لدى تقييم الحالة.

٧٣ - وأعرب عن رأي مصر بأن من الضروري تقاسم الأعباء مع البلدان المضيفة وخاصة عن طريق تعزيز طاقات البلدان النامية التي تستقبل اللاجئين، من خلال برامج ذات أهداف واضحة ومحددة تهدف إلى تنمية البنية التحتية والآليات اللازمة للحماية وتحسين مستوى حياة اللاجئين ونوعية حياتهم، وكذلك نوعية الخدمات التي تقدم إليهم، مع مراعاة علاج الجوانب السلبية التي يسببها حضور اللاجئين بالنسبة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للبلد.

٧٤ - وأضاف أنه حين تكون عودة اللاجئين طوعاً واختياراً هي أفضل الحلول، كما هو الحال في مصر، فينبغي تقييم البدائل الأخرى مع مراعاة حالة اللاجئين وحالة البلد المضيف: فلا يمكن المساواة بين حالة البلدان النامية التي تجاهد من أجل تأمين مستوى معيشة في الحدود الدنيا لمواطنيها والبلدان المتقدمة. وفي نفس الوقت ليس من المعقول تقييم مسئولية البلد المضيف فيما يختص بحماية اللاجئين، في ظل الالتزامات الدولية، دون اعتبار لإمكانيات تلك البلد ومقدار ما يقدمه المجتمع الدولي من دعم في تحمل هذا العبء.

٧٥ - وقال إن مصر تستضيف اللاجئين دائماً في حدود إمكاناتها وقدراتها. وأضاف أن عدد اللاجئين المسجلين في مصر حسب بيانات مفوضية شؤون اللاجئين يزيد عن ٢٢ ٠٠٠ فرد، ويقدر أن نحو ثلاثة ملايين من اللاجئين غير المسجلين يعيشون في مصر دون أي تفرقة في المجتمع المصري. وأضاف أن مصر تبذل أقصى ما في جهدها لتوفير الخدمات الأساسية للاجئين في مجالات التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، ولكن هذه الخدمات يمكن تحسينها كثيراً لو تم تقاسم المسئوليات والأعباء.

٧٦ - وأضاف أن مصر تواصل تعاونها الوثيق مع مفوضية شؤون اللاجئين ومع مكتبها في مصر كما تواصل دعمها لجهود المفوضية وجهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بكامله من أجل حماية اللاجئين، وأضاف أنه مما يعزز دور مصر في هذا الصدد أنها أصبحت عضواً في اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضية شؤون اللاجئين.

٧٧ - **السيد لا إيفان** (الصين) أعرب عن سرور بلده لعودة أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين إلى بلادهم بفضل الجهود المتضافرة التي بذلها المجتمع الدولي للتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين والحكومات المعنية وجهات المساعدة الإنسانية سواءً في أفريقيا أو جنوب شرق أوروبا أو الشرق الأوسط أو جنوب آسيا، كما يتبين من تقرير المفوض السامي (A/59/12 وAdd.1) وإن كانت تأسف لأن ١٧,١ مليوناً من الأشخاص لا يزالون تحت رعاية المفوضية. ومن ثم فلا غنى عن تقوية التضامن الدولي وتطبيق مبدأ تقاسم المهام والمسئوليات من أجل إيجاد حلول دائمة. وأضاف أنه إذا نجحت أفكار ومبادرات المفوض السامي، مثل مفهوم الإعادات الأربع والمساعدة الإنمائية للاجئين والمساعدة الإنمائية من أجل إدماج العائدين في المجتمع، فمن المأمول، إذا نفذت تلك المبادرات والأفكار، أن يؤخذ في الاعتبار أن البلدان المضيفة هي في كثير من الأحيان بلدان نامية تتحمل منذ وقت طويل عبئاً اقتصادياً واجتماعياً ثقيلاً وينبغي أن تستفيد من المساعدات الدولية على سبيل الأولوية. وأضاف أنه ينبغي للمفوضية أن تعمل على تعبئة الجهود في هذا الاتجاه وتوجيه الاهتمام إلى ضرورة الخروج من الحالات المستطالة. وأشار في هذا الصدد إلى أن التدابير التي تتخذ في إطار الأهداف الإنمائية للألفية لمساعدة البلدان النامية تساعد في تقليل الفقر وفي منع الصراعات لأنها تتناول جذور المشكلة.

٧٨ - وأضاف أن ''عملية مفوض الأمم المتحدة السامي لعام ٢٠٠٤'' قد دخلت مرحلة التنفيذ على أثر اعتماد الجمعية العامة القرار رقم ١٥٣/٥٨. وقال إن مفوضية شؤون اللاجئين ينبغي لها، من أجل زيادة كفاءة أعمالها، أن تدعم إدارتها الداخلية، وأن تخصص مواردها بشكل رشيد وأن تتوخى الشفافية، واقترح على المفوض السامي في هذا الصدد أن يدرس بعناية توصيات وملاحظات وحدة التفتيش المشتركة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وأن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها.

٧٩ - وقال إن تطور الإرهاب نتجت عنه آثار على نظام الحماية الدولي للاجئين وتحديات جديدة للمجتمع الدولي،

وأعلن أن الصين تدين بشدة جميع الأعمال الإرهابية ضد الأشخاص العاملين في المجال الإنساني وتساند الجهود التي تبذلها المفوضية من أجل تعزيز إجراءات الأمن الوقائية والحماية، ذلك أن الإرهابيين وسائر المجرمين يحاولون استغلال حق اللجوء من أجل عرقلة العدالة، مما يسيء بشكل خطير إلى سمعة نظام الحماية الدولي للاجئين وحياد هذا النظام ويسيء إلى مصلحة طالبي اللجوء الحقيقيين. وأضاف أن الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا الشأن تنص صراحة على استبعاد الذين ارتكبوا جرائم خطيرة من النظام الدولي لحماية اللاجئين. وأشار إلى ضرورة تطبيق هذا النظام دون أي تدخلات سياسية أو الكيل بمكيالين، وأن تراعي الأطراف المعنية ذلك في تصرفاتها.

٨٠ - **السيد إيليكا** (جمهورية الكونغو الديموقراطية) تحدث نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومدغشقر، الدولة المرشحة، فوصف تقرير المفوض السامي لشؤون اللاجئين (A/59/12 وAdd.1) بأنه تقرير بناء وكذلك تقرير الأمين العام بشأن المساعدة للاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/59/317) وشكر المفوض السامي على جهوده من أجل حماية اللاجئين والاهتمام بحاجاتهم وضمان وصول المنظمات الإنسانية إلى مواقع اللاجئين ومساعدة ضحايا الصراعات المشتعلة ومحاولة التوصل إلى حلول دائمة. وقال إن تناقص عدد اللاجئين والأشخاص الذين ترعاهم المفوضية في السنوات الأخيرة هو أمر مشجع، وأعرب عن الأمل في أن يستمر، إلا أن التقدم الذي تم في مناطق معينة لا ينبغي أن يخفي حقيقة أن ملايين أخرى من اللاجئين والمشردين، خاصة في أفريقيا، لا يزالون يعانون، كما قال المفوض السامي، فالصراعات، التي تتكرر في أحيان كثيرة، ينتج عنها ضحايا كثيرون وتؤدي إلى تحركات كبيرة للسكان وإلى تردٍ خطير للبيئة، ومن الضروري في هذا الصدد تعزيز أنشطة توطيد السلام وحل الصراعات ومحاولة منعها لكي يتاح للاجئين العودة إلى بلادهم. وقال أنه بالنظر إلى الطبيعة الإقليمية لعدد من الصراعات في أفريقيا فينبغي اتخاذ نهج شاملة عابرة للحدود يشترك فيها عدد كبير من الجهات الفاعلة من أجل الوصول إلى حلول.

٨١ - وفي إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قال إن تعزيز السلم أعاد الأمل في عودة ملايين المشردين، وخاصة في أنغولا وجمهورية الكونغو الديموقراطية، ويسر لهم ذلك، وأضاف أن إقامة حكومة الوحدة الوطنية في جمهورية الكونغو الديموقراطية في عام ٢٠٠٣ أتاح للمفوضية أن تهيئ لعودة نحو ٣٥٠ ألفا من اللاجئين الكنغوليين. وقال إن من الضروري العمل على سبيل الأولوية لوضع حد للعنف الجنسي والجنساني إزاء النساء والأطفال اللاجئين، ذلك العنف الذي يستخدم في أحيان كثيرة كسلاح في الحرب، وينبغي تطبيق التوجيهات المنقحة لمفوضية شؤون اللاجئين تطبيقاً فعالاً من أجل تحسين فعاليات الوقاية والتدخل وتدريب العاملين. وأضاف أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي توافق على التدابير المتخذة على مستوى منظومة الأمم المتحدة من أجل حماية القصر الذين لا تصحبهم أسرهم، وتقديم المساعدة لهم، باعتبارهم من أكثر الفئات ضعفاً. وأشار إلى أن البحث عن الأسر و لم الشمل هو أفضل الحلول. وأضاف أن التعليم هو من الوسائل الهامة النافعة خاصة من أجل تقليل إمكانية اندلاع صراعات جديدة. وأعرب عن الأمل في أن يؤدي تطبيق المبادئ التي تسري على الأطفال غير المصطحبين، اعتباراً من شباط/فبراير ٢٠٠٤، أن يحقق الكفاح ضد تجنيد الأطفال اللاجئين وأن تحقق المبادرات المتخذة من أجل لم شمل الأطفال المسرحين مع أسرهم، نتائج جيدة.

٨٢ - وأعرب عن تقدير الجماعة للجهود المبذولة على المستوى المشترك بين المؤسسات من أجل إدماج مرض

الإيدز ضمن العمليات الإنسانية، ولقرار المفوضية في عام ٢٠٠٤ بأن تكون طرفاً في برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز. ودعا إلى مضاعفة الجهود من أجل ضمان تلبية احتياجات اللاجئين والمشردين وأخذها في الاعتبار في البرامج الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز.

٨٣ - وقال إن الجماعة تقدر الجهود المستمرة التي تبذلها الأجهزة الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة من أجل مساعدة الدول الأعضاء في مواجهة الأسباب العميقة للصراع وتقوية إمكاناتها على المدى الطويل في تسوية المنازعات بالطرق السلمية وأنها تتطلع إلى تنفيذ التوصيات التي قدمها المفوض السامي في تقريره والتي تتصل بالبحث عن حلول دائمة للمشاكل. وأعرب عن ارتياح الجماعة لتحسن الحالة المالية لمجمل عمليات المفوضية في إطار النداءات العالمية، وأعرب عن الأمل في أن تحقق الوكالة نفس النجاح في إجراءاتها الداخلية.

٨٤ - وقال في النهاية إن المجتمع الدولي يجب ألا يدخر جهداً من أجل تخفيف أعباء البلدان المضيفة وخاصةً منها البلدان النامية التي تعاني من شحة الموارد ومساعدة البلدان المعنية على تقوية قدراتها على استقبال اللاجئين أو إعادة إدماج العائدين منهم. وقال إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عاقدة العزم على التعاون مع المفوضية وسائر الأجهزة في الأمم المتحدة من أجل ضمان حيوية وكرامة مؤسسات الحماية الدولية وفقاً لقيم ومبادئ الأمم المتحدة.

٨٥ - **السيد شيماموري** (اليابان) أعرب عن سروره للنتائج الطيبة التي وصفها المفوض السامي في تقريره (A/59/12 وAdd.1) وخاصة لأن أعداد اللاجئين قد تراجعت منذ عام ٢٠٠١ من ٢١,٨ مليوناً إلى ما يزيد قليلاً على ١٧ مليوناً. وأشار إلى أن ولاية مفوضية شؤون اللاجئين تتكون من جزأين أساسيين هما: حماية اللاجئين وتمكينهم، وأن من الواضح أن إجراءات الحماية والمساعدة تشكل أساس أنشطة المفوضية إلى أن تتاح الظروف لعودة اللاجئين، بمحض إرادتهم، أو توطينهم كلاجئين، ولهذا السبب وافقت اليابان على تقديم مساهمة إضافية بقيمة أربعة ملايين من الدولارات وقدمت سبعمائة خيمة من أجل مساعدة اللاجئين السودانيين في تشاد.

٨٦ - وقال إن من الضروري بعد ذلك، في إطار الانتقال من الإغاثة الطارئة إلى أنشطة التوطين وإعادة الإعمار، وضع حلول مستدامة للاجئين والمشردين تتيح لهم استعادة استقلالهم وكرامتهم باعتبارهم جهات فاعلة في عملية المصالحة الوطنية. ومن أجل ذلك ترحب اليابان، بالاشتراك مع الدانمرك، بإقامة حوار حول المساعدة الإنمائية للاجئين، باعتبارها إحدى مكونات مبادرة " تجاوز الاتفاقيات" وأكد على ضرورة تخطيط الأنشطة الإنمائية ووضع برامج ضمن عمليات المساعدة الإنسانية تهدف إلى تمكين اللاجئين من العودة بسرعة إلى الحياة الطبيعية.

٨٧ - وفي إطار خطة "الحماية — الاستقلال"، ترحب اليابان بالجهود التي تبذلها المفوضية للتعاون مع البلدان المعنية بمشكلة اللاجئين والعمل على تحسين تعاونها مع المنظمات الإنسانية، وأيضاً مع المنظمات الإنمائية. وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب اليابان بانضمام المفوضية إلى المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، الذي أعطى نتائج مشجعة.

٨٨ - وعلى الصعيد الوطني قال إن الوكالة اليابانية للتعاون الدولي تعمل على تعزيز تعاونها مع المفوضية وأن الحكومة اليابانية تساعد في جهودها من أجل دعم التعاون بين المؤسسات من أجل تأمين التحول دون عقبات بفضل الموارد المالية من صندوق الأمم المتحدة للأمن الإنساني. وأضاف أنه قد تم تمويل أربعة مشاريع في هذا الصدد: ففي زامبيا، على سبيل المثال، قامت المفوضية بتنفيذ برنامج،

بالتعاون الوثيق مع حكومة اليابان، يهدف إلى تحسين الإنتاجية الغذائية لمناطق استقبال اللاجئين وتهيئة بيئة تمكينية لهم باعتبارهم أعضاء متكاملين مع المجتمع المضيف. وأعرب مع ذلك عن اعتقاده بأن التعاون بين المنظمات الدولية المختصة لا يزال يفتقر إلى الكثير، خاصة فيما يتعلق بحماية المشردين، وأن اليابان تعتمد على جهود مفوضية شؤون اللاجئين في هذا الصدد.

٨٩ - وأضاف أن الحكومة اليابانية تدعو المجتمع الدولي إلى مساندة عملية إصلاح القدرات التشغيلية للمفوضية، وقال إن من المهم للمفوضية أن تستخدم موظفين من جميع التخصصات وأن تنوع شركاءها. وأضاف أن الحكومة اليابانية والمنظمات اليابانية غير الحكومية على استعداد للتعاون الوثيق مع المفوضية خاصة فيما يتعلق باقتراح إصلاح إدارة المنظمة وتحسين قدرتها على استخدام مواردها. وقال إن اليابان تتطلع إلى بدء تنفيذ الدراسة المعجلة في المقر واتخاذ إجراءات محددة وشاملة استجابة لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة.

٩٠ - وأشار في نهاية كلمته إلى أن نائب رئيس اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية هو من اليابان وأن هذا يوضح مدى التزام بلده بالتعاون مع المفوضية من أجل الوصول إلى حلول دائمة لمشاكل اللاجئين.

٩١ - **السيدة هل** (الولايات المتحدة) أعربت عن ترحيبها بتقرير المفوض السامي (A/59/12) وتقرير الأمين العام (A/59/317) وأشارت إلى أن الحكومة الأمريكية قد دفعت في عام ٢٠٠٤ نحو ٣٠٠ مليون دولار إلى الوكالة، وهو ما يبرهن على التزامها بالتعددية ودعمها للوكالة الوحيدة في الأمم المتحدة التي تهتم بحماية اللاجئين، حتى وإن كانت المسئولية الأساسية تقع على عاتق البلدان المضيفة. وقالت إن جميع اللاجئين هم بحاجة إلى مساعدة، سواءً منهم الأطفال، مع أسرهم أو فرادى، أوالنساء، خاصة غير المتزوجات منهن أو من يعلن أسرهن، والمراهقين الذين يتعرضون للعنف الجنسي، والمراهقين الذين يجبرون على التجنيد، والمسنين والمعاقين.

٩٢ - وقالت إن من أهم وظائف المفوضية البحث عن حلول دائمة للاجئين، وأعربت عن ارتياح الولايات المتحدة إذ ترى عدد اللاجئين قد تراجع في عام ٢٠٠٣ بنسبة ١٧ في المائة، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى عودة اللاجئين إلى أفغانستان وأنغولا وسيراليون والصومال.

٩٣ - وقالت إن إعادة التوطين هو من الحلول المستدامة وأن المفوضية قد تمكنت من توطين آلاف اللاجئين القادمين من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في بلدان ثالثة، وأن الولايات المتحدة قد سمحت في خلال عام ٢٠٠٤ بدخول ٥٣ ألفا من اللاجئين، وأعربت عن الأمل في أن تقوم الحكومات الأخرى باتباع هذا المثل.

٩٤ - وأعربت عن سرور الولايات المتحدة بالجهود التي تبذلها المفوضية من أجل البحث عن حلول دائمة لمشاكل اللاجئين والمشردين وغيرهم من ضحايا الصراع في العراق وخاصة مبادرتها الأخيرة لمساعدة المشردين خارج "الخط الأخضر" وكذلك أنشطتها دعماً للجنة المكلفة بدراسة طلبات استعادة الأملاك في العراق. وقالت إن المنظمات غير الحكومية الشريكة تقوم بدورها بعمل رائع في العراق في ظروف صعبة.

٩٥ - وقالت إن حكومتها تنتظر بفارغ الصبر تطبيق السياسة الجديدة للمفوضية فيما يتعلق بالموارد البشرية، وأعربت عن قلق الولايات المتحدة فيما يتعلق بعمليات المفوضية في تشاد وخاصة بالنسبة لقدرتها على التنفيذ في شرق البلد، وكذلك بسبب نقص المياه ومشاكل التموين من ناحية المواد الغذائية الأساسية، وقالت إن الحكومة الأمريكية

تخشى أن يكون الوضع أكبر مما تتحمله الوكالة التي ينبغي أن تستعد لاستقبال ما يقرب من مائة ألف من اللاجئين السودانيين.

٩٦ - وأضافت أن الأمن الغذائي يشكل مشكلة كبيرة لأن الأمر يحتاج إلى نحو مليار من الدولارات الإضافية لمواجهة الحاجات الغذائية في العالم وخاصة حاجات اللاجئين الذين ليس لهم مورد آخر للرزق. وقالت إن نقص المواد الغذائية يمكن أن يزيد من صعوبة عودة اللاجئين، كما هو الحال في أفغانستان وليبيريا، وأضافت أن الحكومة الأمريكية لا يمكنها الاستمرار في تحمل المسئولية الأساسية عن تمويل المساعدة الغذائية، ودعت الدول الأخرى إلى المشاركة في تحمل العبء.

٩٧ - وقالت إن هناك مواقف، مثل الوضع في تشاد، تتطلب تدخلاً عاجلاً من المفوضية والمانحين لها، ولكن لا ينبغي أن ننسى احتياجات اللاجئين منذ وقت طويل مثل اللاجئين من الأصول البوتانية الذين يعيشون في نيبال منذ ما يزيد عن عشر سنوات. وقالت إن الحكومة الأمريكية تتعاون مع المفوضية بأمل أن تتفق الحكومتان النيبالية والبوتانية على عملية لتسجيل اللاجئين تحت إشراف مفوضية شؤون اللاجئين.

٩٨ - وأعربت في نهاية حديثها عن حرص حكومتها على مواصلة تعاونها الوثيق مع المفوضية، وقالت إن جهودها الدءوبة كثيراً ما تؤتي أكلها.

٩٩ - **السيدة إسبندولا** (إكوادور) أشارت إلى أن بلدها وقع الاتفاقية الخاصة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، وأنها وضعت القواعد اللازمة لتنفيذ أحكام الاتفاقية، وأن تلك القواعد تتضمن تعريفاً موسعاً للاجئ، وهو التعريف الوارد في إعلان كرتاخينا بشأن اللاجئين. وأضافت أنه منذ تنفيذ هذه القواعد تم إنشاء لجنة مكلفة بتحديد وضع اللاجئين في إكوادور تتكون من ممثلين عن وزارة الخارجية ومفوضية شؤون اللاجئين. وأضافت أن المعايير المعتمدة تتفق بنسبة ٩٦ في المائة من الحالات مع معايير مفوضية شؤون اللاجئين ووكالاتها ومقررات اللجنة. وهذا يدل على مدى اتفاق المعايير التي تستخدمها إكوادور مع المعايير القانونية والإنسانية لتحديد وضع اللاجئين. وأضافت أن إكوادور استقبلت لاجئين من ٤٥ دولة مختلفة، منهم ٩٥ في المائة من الكولومبيين، وأنها بذلك تعتبر في مصاف الدول المستقبلة للاجئين الكولومبيين في أمريكا اللاتينية، وأضافت أنه في عام ٢٠٠٠ زاد عدد الطلبات الجديدة ٤٥٧ طلبا ووصل إلى ٧٣٠ ٢٧ طلبا، بزيادة ٧٤٦ ١ في المائة في فترة لا تتجاوز أربع سنوات، ومن هذه الطلبات تم قبول ٧٩٠ ٧ طلباً، وفي عام ٢٠٠٤ تم قبول ٤٨٠ ١ طلباً من مجموع ٠٠٩ ٦ طلبات مسجلة.

١٠٠ - وأضافت أن مقدمي الطلبات واللاجئين من كولومبيا في الإكوادور يقيم معظمهم في المناطق الحدودية، وهي مناطق يرتفع فيها معدل الفقر وتقل فيها الخدمات الأساسية، وأدى هذا الوضع إلى نشوء مشاكل اجتماعية واقتصادية ومشاكل في التوظيف علاوةً على عدم كفاية البنية الأساسية لاستقبال أعداد كبيرة من الأجانب. وقد أشادت مفوضية شؤون اللاجئين بإكوادور لاهتمامها باللاجئين وخاصة في المجال الاجتماعي والتعليمي والصحي ولتهيئتها أنشطة مدرة للدخل بفضل مشاريع المساعدة المحلية التي تهدف إلى العمل على الاندماج الاجتماعي. وقد قدمت المفوضية قروضاً أتاحت إقامة ٧٤ مشروعاً من هذا النوع تركز على الاحتياجات الريفية الجماعية واحتياجات المناطق المهمشة التي تستقبل اللاجئين في شمال البلاد وذلك بهدف تخفيف الأعباء الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز ممارسة حقوق الإنسان للاجئين وإدماجهم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

١٠١ - وأضافت أنه لكي تستطيع إكوادور مواصلة الوفاء بالتزامها في هذا المجال فمن الضروري للبلدان المانحة ومفوضية شؤون اللاجئين والمنظمات الدولية الأخرى أن تعطي الأولوية في مساعداتها للاجئين لتلبية الاحتياجات العاجلة على نحو كفء وتقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية المستقبلة وتنفيذ مشاريع جديدة إنمائية تتيح تخفيف الآثار الناتجة عن الزيادة الكبيرة في أعداد اللاجئين القادمين، على أساس مبدأ تقاسم المسئولية مع المجتمع الدولي.

١٠٢ - **السيد مبوندو** (زامبيا) أعرب عن اتفاق وفده مع بيان ممثل جمهورية الكونغو الديموقراطية الذي ألقاه باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وعن ابتهاجه باستمرار النقص في عدد اللاجئين وغيرهم ممن هم تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأثنى على الجهود التي تبذلها المفوضية في مجالها وعلى الجهود التي تواصل بذلها من أجل مساعدة اللاجئين والمشردين والعائدين وخاصة في أفريقيا والاستجابة إلى حاجاتهم من ناحية الحماية والمساعدة. وأضاف أنه بالرغم من هذه النتائج فلا تزال الصعوبات قائمة بسبب بطء تنفيذ سيادة القانون وزيادة الجرائم واستمرار الاتجار في المخدرات ونقص البنية التحتية لاستقبال العائدين وعدم وجود فرص عمل لهم، وهو ما يشكل صعوبات خطيرة أمام بلدان المأوى وأمام البلدان الأصلية على حد سواء وكذلك على المجتمع الدولي كله.

١٠٣ - وأعرب عن اقتناع زامبيا بضرورة تعزيز قدرات البلدان في مجال المساعدة والحماية للاجئين والعائدين والمشردين ودعا المجتمع الدولي إلى زيادة مساعداته المادية والمالية والتقنية للبلدان المعنية في سياق تقاسم المسئولية، وقال إن زامبيا تنظر بقلق بالغ إلى أنه في عام ٢٠٠٣ فر أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من بلدانهم وأن هذه الهجرة الكثيفة أدت في بعض الحالات إلى نشوء مواقف جديدة طارئة ذات حجم ضخم. ومضى قائلاً إن اضطرار أكثر من مائتي ألف لاجئ في منطقة دارفور إلى ترك ديارهم هو بلا شك مثار قلق كبير وأن هذه المواقف تستدعي تدخلاً عاجلاً من المجتمع الدولي في جميع المناطق المعنية.

١٠٤ - وأعرب عن تأييد زامبيا لمفوضية شؤون اللاجئين في مواصلة البحث عن حلول لمشاكل اللاجئين، وأثنى بوجه خاص على مبادراتها الهادفة إلى وضع حلول دائمة وخاصة مبادرة ''الإعادات الأربع''، والتنمية عن طريق التكامل، والاستراتيجيات المقترحة للمساعدة في التنمية من أجل اللاجئين. وأعرب أيضاً عن ارتياح زامبيا لإطلاق مبادرة ''تجاوز الاتفاقيات'' في عام ٢٠٠٣ التي تركز على العمل الاستراتيجي من أجل إعادة التوطين، ووسائل مواجهة التحركات الثانوية غير المنتظمة للاجئين، وتخصيص المساعدة الإنمائية بشكل استراتيجي، كما لاحظ بارتياح مشاركة الدول والمفوضية في عملية تهدف إلى العثور على حلول لمشاكل اللاجئين على أساس تقاسم المسئولية ووضع اتفاقات متعددة الأطراف خاصة في هذا الصدد.

١٠٥ - وأشار إلى أن بلده يستقبل حالياً ما يزيد عن ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ قادمين أساساً من أنغولا ومن منطقة البحيرات الكبرى، وأن بعض هؤلاء اللاجئين موجود في البلد منذ نحو ثلاثين سنة. وأضاف أنه منذ عام ٢٠٠٣ شرعت حكومة زامبيا في تنفيذ عملية إعادة للاجئين من أنغولا ورواندا على أساس الاختيار الحر، وأنه في العام الماضي عاد نحو ١٨ ألف لاجئ أنغولي من مجموع ٢٠ ألفاً، وبلغ هذا العدد في عام ٢٠٠٤ نحو ٤٣ ألفا وخمسمائة عائد. وفيما يتعلق باللاجئين من رواندا قال إنه لم يعد سوى ١٣٢ شخصاً. وأضاف أن بطء العملية يثير قلق الحكومة الزامبية التي شرعت في مشاورات مع اللجنة الثلاثية المعنية بالعودة الحرة من أجل حل المشكلة. وتود الحكومة أن تدخل في مشاورات مع المفوضية من أجل وضع اتفاق ثلاثي لإعادة اللاجئين إلى جمهورية الكونغو الديموقراطية.

١٠٦ - وقال إن الإقامة المطولة للاجئين في زامبيا لن تمر دون مشاكل، وأن مجتمعات بعينها، خاصة في المناطق الريفية، كانت أشد تأثراً، وقد أدى ذلك إلى ظهور توترات بين السكان المحليين واللاجئين نظراً لعجز الخدمات المحلية والعامة (التعليم والصحة والمياه والإصحاح) عن تلبية احتياجات كل من الفئتين. ومضى قائلاً إن الحكومة الزامبية استطاعت بمساعدة المفوضية أن تضع استراتيجية متكاملة لإدارة اللاجئين أطلق عليها اسم ''مبادرة زامبيا'' تقوم على أساس مساعدة اللاجئين على الاندماج الاجتماعي، وتوطيد السلم والأمن والاستقرار في المجتمعات المحلية، خاصة في مناطق استقبال اللاجئين، وتتوخى هذه المبادرة فيما تتوخى خفض معدل الفقر عن طريق الإعمار المحلي وزيادة الإنتاج الغذائي ومقاومة تدهور البيئة وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية وأحوال المعيشة، وأتاحت الفرصة للاجئين أن يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع مما ييسر التعايش السلمي ويمنع الاحتكاك مع المجتمعات المحلية. وأضاف أن نتائج هذه المبادرة حتى الآن مشجعة جداً كما يتضح من الحالة في المنطقة الغربية لزامبيا التي شهدت زيادة في الإنتاج الزراعي وبيعه في المناطق التي يوجد به لاجئون ولكن يوجد بها نقص في الإنتاج الغذائي. وتعتزم الحكومة الزامبية توسيع البرنامج ليشمل مناطق أخرى تأثرت بالحضور المتطاول لعدد كبير من اللاجئين.

١٠٧ - وأضاف أن نجاح هذا البرنامج يعتمد إلى حد كبير على انتظام التمويل، وتقدر احتياجات هذه المبادرة بمبلغ ٥٥ مليون دولار تم منها تخصيص ١٤ مليوناً حتى الآن، وقال إنه يغتنم هذه المناسبة لدعوة المانحين إلى المساهمة المالية في البرنامج الذي حقق نجاحاً والذي تعتقد زامبيا أنه يمكن تطبيقه في مناطق أخرى في البلد وفي المنطقة بنفس درجة النجاح.

١٠٨ - وذكر أن إدارة شؤون اللاجئين هي مسألة تهم الجميع وأن تجربة زامبيا هي خير شاهد على كفاءة تقاسم المسئوليات، وأثنى على تمكين التعاون والشراكات في أنشطة المفوضية في وقت تضاءلت فيه الموارد المتاحة للمساعدة الإنسانية. وأضاف أن الأمر يستدعي تخطيطاً مشتركاً وتوفير موارد مشتركة للحماية، وأثنى على المساعدة التي تتلقاها زامبيا من المفوضية ومن اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، ومن المجتمع الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الخيرية، وكذلك المساعدات الثنائية التي تقدمها بلدان أخرى. وناشد المجتمع الدولي مضاعفة جهوده من أجل حل الصراعات العديدة في العالم، وأعرب عن استعداد زامبيا لمواصلة جهودها في هذا السبيل والبحث عن حلول دائمة لمشاكل اللاجئين.

١٠٩ - **السيد ديلاأوغليو** (المراقب الدائم عن منظمة الهجرة الدولية) أعرب عن اتفاقه مع المفوض السامي في أن أحد التحديات التي ينبغي مواجهتها هو الحفاظ على مبدأ الحماية الدولية للاجئين، وتطبيق هذا المبدأ، مع توضيح أكبر للمسائل العامة المتعلقة بالهجرة واللجوء، ذلك أن هناك مسائل فيما يتعلق باللجوء والهجرة يصعب التمييز بينها في أحيان كثيرة كالتمييز بين الهجرة القسرية والهجرة بالإرادة الحرة. وأضاف أن تقييد الدخول أو منعه لأغراض اللجوء، وكذلك السياسات التقييدية فيما يتعلق بالهجرة وتشديد المراقبة على الحدود — كل ذلك لا يؤدي إلا إلى زيادة تعقيد تدفق المهاجرين لأن الهجرة الاقتصادية واللاجئين يمكنهم استخدام نفس طرق تقديم الطلبات ونفس طرق الدخول، ويلجأون في أحيان كثيرة إلى نفس الشبكات العابرة للحدود دون مخاوف، مما يغذي حركة الهجرة، وكل هذه السبل يمكن أن تؤدي إلى تشبع نظم اللجوء، ولهذا السبب فإن

القدرة على مواصلة نظام كفء للجوء تتوقف على التعزيز المتبادل للقانون وعلى الممارسات المتعلقة بالهجرة واللجوء.

١١٠ - وقال إن هذا هو المجال الذي تتقارب فيه أعمال مفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية تقارباً وثيقاً والذي ينبغي فيه تبني نهج متناسق وبذل جهود متضافرة. ومن أجل تحقيق التآزر بين جهود المنظمتين أنشئ في عام ٢٠٠١ الفريق العامل المعني باللجوء والهجرة، لدراسة المسائل التقنية وإلقاء الضوء على الشواغل المشتركة وتحديد اختصاصات كلٍ منهما. وقد عقد الفريق العامل سبعة اجتماعات منذ إنشائه، وأثبت إمكانية تعزيز الشراكة بين المنظمتين في الميدان بفضل تبادل المعلومات والتعاون في برامج العمل والمشاريع. ومن جهة أخرى تم عقد ندوة إقليمية عن تخطيط إجراءات الطوارئ لمواجهة تدفق المهاجرين المختلط في منطقة الكاريبي. وقد شارك في تنظيم الندوة منظمة الهجرة الدولية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبدعم من حكومة جزر الباهاما، واشترك فيها ٢١ حكومة من دول الكاريبي فضلاً عن المنظمات الإقليمية، وخبراء إقليميون ودوليون، وتواصلت أعمالها لمدة خمسة أيام، وناقشت الممارسات والآليات الفعالة التي تتيح إدارة تدفق الهجرة المختلطة قبل حدوث حالة الطوارئ وأثناءها وبعدها، سواء كانت الطوارئ طبيعية أو من صنع الإنسان. والهدف من الندوة هو تعزيز التآزر الإقليمي وتقديم تدريب متعمق بشأن المسائل الهامة المتعلقة بالهجرة واللجوء. ويدرس المشاركون التعهدات المتعلقة بتوسيع مجال تطبيق الخطط الوطنية للتدخل في حالات الكوارث الطبيعية لتشمل التدخل في حالات تدفق المهاجرين، مع النظر في إمكانية تحسين إدارة الهجرة من جميع نواحيها. وكانت موضوعات المناقشة في اجتماعات الفريق العامل المشترك تركز على الإنذار السريع والمراقبة والاستقبال والتسجيل والمساعدة والحلول المؤقتة والدائمة والأدوات اللازمة لكفاءة الإدارة والحماية في المستقبل.

١١١ - وقال فيما يتعلق بالتكامل إن منظمة الهجرة الدولية تقيم ورشات عمل حول الهجرة والصحة، والهجرة الخفية، ووثائق الهوية، ونظم تحقيق الشخصية الإلكترونية، والتعاون مع وسائط الإعلام في الحرب على الاتجار بالمهاجرين، أما ورشات العمل التي تنظمها المفوضية فتركز على التسجيل أثناء تدفق المهاجرين، وتحديد وضع المهاجر، وحقوق المهاجرين. وقال إن هذه ليست سوى أمثلة لأوجه التعاون الممكنة، وأن من الضروري أن تتعاون المنظمتان تعاوناً وثيقاً فيما يتصل بمسائل الهجرة واللجوء. ومضى قائلاً إن تحديد وتطبيق مبادئ وممارسات فعالة لإدارة تدفق المهاجرين هي من الأمور الأساسية لتعظيم مزايا الهجرة وتعزيز الحماية للاجئين في الإطار الأوسع للهجرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.